

الحكومة الالكترونية بين التنهيز والتكصيق

أ.د. عابء شريك. جامعة تيارق
أ. بن الحاج جلول ياسين. جامعة شلف

ملخص

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أهم الوسائل التي أحدثت تغيير وثورة كبيرة في مختلف مجالات الحياة، خاصة الإدارية منها، وقد أفرزت هذه التكنولوجيا العديد من المفاهيم التي غيرت الكثير في حياتنا ومجتمعاتنا منها مفهوم الحكومة الالكترونية.

إن مفهوم الحكومة الالكترونية مازال حديثا من حيث الطرح والتصور والتطبيق، خاصة في البلدان النامية، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة نتيجة الثورة التكنولوجية الهائلة التي تمتلك عناصر قوة باستطاعتها فرض تغيير في أنماط العمل والإدارة في جميع المجالات، ونخص بالذكر هنا الدوائر الحكومية، حيث تقوم برفع كفاءة الأداء وكسب الوقت والمال والجهد. كما توفر الطفرة الإلكترونية الحديثة إمكانية إشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة السياسات، من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر للمواطن واحتياجاته. من هذا المنطلق نشأت فكرة "الحكومة الإلكترونية"، وأخذت بها معظم دول العالم ووصلت في تنفيذها إلى مستويات متقدمة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية الاقتصادية، القطاع العام، الإمكانيات المادية والقانونية والتنظيمية، تدبير الشؤون العامة.

Abstract

the information and communication technologies, the most important means by which change and made a great revolution in all walks of life, especially administrative ones, this technology has produced many of the concepts that have changed a lot in our lives and our societies, including the concept of **electronic government**.

The concept of electronic government is still recent in terms of subtraction and perception and application, particularly in developing countries, and this concept has gained special importance because the tremendous technology revolution Has elements of strength Able to force a change in work patterns and management in all areas, most notably here, government departments, where the upgrading Performance and to gain time and money and effort. It also provides the possibility of modern electronic boom The involvement of citizens and civil society in policy debate, through direct dialogue, and support Decision-making and policy formulation are understood more of the citizen and his needs. From this point arose the idea of "electronic government", and adopted by most countries of the world and arrived in the implementation to advanced levels.

Key words: e-government, information and communication technology, economic development, public sector, financial, legal and regulatory capacity, management of public affairs.

مقدمة:

لقد شهدت البشرية على مدار تاريخها، ثلاث ثورات عاتية نقلت البشرية خطوات واسعة نحو التحضر والتقدم، تمثلت الأولى في الثورة الزراعية في الألف العاشرة قبل الميلاد، والثانية هي الثورة الصناعية التي بدأت مع نهاية القرن السابع عشر، أما الثورة الثالثة فهي التي نعيشها اليوم والمسماة بثورة المعلومات⁽¹⁾، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بتكنولوجيا المعلومات. فقد انتقل مركز ثقل العالم من الثروة إلى المعرفة، حيث تقسم المجتمعات البشرية اليوم

على أساس المعرفة وليس الثروة. ومن ثم أصبحت المعرفة هي محور التقدم بعكس معايير الثورة الصناعية التي اعتمدت أكثر على الثروة.

لقد مست الثورة التكنولوجية والمعلوماتية جميع مجالات الحياة، حيث أحدثت تغييرات جذرية شملت مختلف المستويات من: الأفراد إلى المؤسسات، وصولاً إلى الحكومات، فتغيرت المفاهيم والتصورات بما يحقق رفاهية الإنسان وتقدمه. وفي ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يكن أمام دول العالم اجمع، سوى خيار واحد هو مسابقة ذلك التطور من أجل الاستفادة منه في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة. ومن الملاحظ أن تلك التطورات انعكست بشكل كبير على الأداء الحكومي في معظم دول العالم، حيث صاحب تلك التطورات ظهور ما يسمى بالحكومة الالكترونية، وهو مصطلح حديث لم يعتد العالم عليه، إلا أن عصر العولمة يرجع له الفضل في ظهور تلك المسميات والتي تلعب دوراً محورياً في بناء وتشكيل الاقتصاد العالمي.

مما سبق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: ما هي الحكومة الالكترونية؟... وما هي أهم المبررات التي دفعت معظم دول العالم لتبني هذا الخيار في تفعيل تنميتها الاقتصادية؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مبررات استخدام الحكومة الالكترونية؟
 - ما هو محتوى وطاق وأهداف الحكومة الالكترونية؟
 - ما هو دور الحكومة الالكترونية في التنمية الاقتصادية؟
- ولمعالجة هذا الموضوع تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- تعتمد الحكومة الالكترونية على استخدام الهيئات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تسعى العديد من الدول النامية ومنها الجزائر، إلى إتمام عملية التحول إلى الحكومة الالكترونية.
- الحكومة الالكترونية يمكن أن تكون حافزاً لنمو قطاعات الاقتصاد المختلفة.

سنحاول في هذه الورقة، الإجابة على التساؤل المطروح باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مشكلة البحث، وذلك من خلال ستة عناوين رئيسية تناولت في أغلبها الدراسة النظرية للحكومة الالكترونية من حيث المفهوم والنشأة والمحتوى، مع تخصيص عناوين أخرى لأهدافها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم الحكومة الالكترونية:

إن مفهوم الحكومة الالكترونية محاط بضبابية كبيرة، ولا يمكن وضع مفهوم جامع ومضبوط، نظراً لحداثة المصطلح

1-1 تعريف الحكومة الالكترونية: لا يوجد تعريف محدد لمصطلح "الحكومة الالكترونية"، نظراً للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها. وهناك أكثر من تعريف للحكومة الالكترونية من أكثر من جهة دولية⁽²⁾

*عرفتها منظمة الأمم المتحدة سنة 2002 بأنها "استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"

* في عام 2003، قدمت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) التعريف التالي "الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الانترنت للوصول إلى حكومات أفضل".

* عرفتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية سنة 2006، بأنها "عملية استخدام المعلومات والانترنت والاتصال عبر الهاتف الأرضي والجوال للتواصل بين الحكومة والمواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية"⁽³⁾.

* وعرفتها الموسوعة الحرة "ويكيبيديا" بـ: الحكومة الالكترونية هي نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والانترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة

والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بالأداء.

* ويعرفها البنك الدولي بأنها "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة في ما تقدمه من خدمات للمواطنين ومجتمع الأعمال، من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم النظم الإجرائية الحكومية كافة ويقضي على الفساد"⁽⁴⁾.

إذن هناك العديد من التعاريف للحكومة الالكترونية، لكن كلها مرتبط بوجود بنية أساسية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذا كانت بعض مفاهيم "الحكومة الالكترونية" تقوم على أساس تجميع الخدمة في موضع واحد، فإن مفاهيم أخرى تناقض هذه الفكرة، إذ لا يرى البعض حاجة لانتهاج مسلك التجميع، بل يمكن أن يتحقق الانجاز بشكل أفضل إن تم إنشاء أكثر من مركز للعمل الحكومي الالكتروني.

ويمكننا في ضوء ما تقدم، الخروج بالتعريف التالي: إن الحكومة الالكترونية هي الجهة المسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الحكومية بطريقة الكترونية ورقمية للمواطنين وللمؤسسات الأعمال القادرة على الاتصال الكترونياً عن بعد، بمواقع الحكومة الالكترونية المخصصة لذلك، بحيث يتم تقديم الخدمات بسرعة ودقة كبيرتين مع المحافظة على أمن وسرية المعلومات.

1-2 أبعاد وركائز الحكومة الالكترونية: تحت التعريف العام السابق، هناك ثلاثة أبعاد تعكس عمل الحكومة الالكترونية⁽⁵⁾ هي:

- * **الخدمات الالكترونية:** التوصيل الالكتروني لمعلومات الحكومة وبرامجها وخدماتها عن طريق الانترنت.
- * **الإدارة الالكترونية:** استخدام تقنية المعلومات لتحسين الإدارة في الحكومة، ابتداء من تسهيل طرق تنفيذ الأعمال وصولاً إلى تحسين انسيابية المعلومات في الدوائر الحكومية.
- * **التجارة الالكترونية:** مقايضة الأموال مقابل البضائع والخدمات عن طريق الانترنت.
- كما أن فكرة الحكومة الالكترونية، تقوم على ركائز عديدة أهمها⁽⁶⁾:
- * تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد، هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية.
- * تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، 365 يوم في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.
- * تحقيق سرعة فعالية في الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين الإدارات الحكومية ذاتها ولكل منها على حده.
- * تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات البعد التجاري.

2- نشأة ومبررات استخدام الحكومة الالكترونية:

1-2 نشأتها: يعتقد أن أول استخدام لمصطلح "الحكومة الالكترونية" ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1992⁽⁷⁾.

ولقد بدأت التجربة في أواسط الثمانينات في الدول الاسكندنافية، وتمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها اسم القرى الالكترونية. كما ظهرت محاولات أخرى في الولايات المتحدة سنة 1995، وبالتحديد في ولاية فلوريدا حين بدأت هيئة البريد المركزي في هذه الولاية، تطبيق التجربة على إدارتها. ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم. لكن الميلاد الرسمي لهذا المفهوم كان في مؤتمر نابولي بإيطاليا في مارس 2001⁽⁸⁾.

وبدأت مشاريع إنشاء الحكومات الالكترونية بشكل جاد في عام 1999، بكل من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، كما بدأت بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة متمثلة في مشروع حكومة دبي الالكترونية في العام 2000.

2-2 مبررات استخدامهما: إن اتخاذ قرار التحول إلى العمل الالكتروني من خلال الحكومة الالكترونية، يعتبر قرار استراتيجي وعلى درجة كبيرة من الأهمية، لما له من انعكاسات على مستويات عدة منها الاقتصادية والإدارية والسياسية... الخ.

إن الزيادة في حجم الأعمال الحكومية والخدمات التي يريد المواطن الحصول عليها، تطلبت التفكير الجدي لإيجاد حلول جذرية تسهل آليات تقديم الخدمات وسبل الحصول عليها من قبل المواطنين وقطاع الأعمال. وإذا أردنا أن نذكر مبررات التحول إلى الحكومة الالكترونية⁽⁹⁾، نقول:

* الضغوط المتزايدة الملقاة على عاتق الحكومة حول ضرورة تلبية حاجات ورغبات المواطنين، بكل كفاءة وفعالية، خصوصاً مع ارتفاع المؤشرات حول ازدياد عدد السكان وارتفاع مستويات المعيشة.

* التعقيدات المتزايدة التي تواجه المتعاملين مع القطاعات الحكومية الخدمية المختلفة، وفي مقدمتها البيروقراطية والروتين والبطء في تقديم الخدمة.

* التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية المتسارعة، والرغبة في تطبيقها لتحسين مستويات الأداء الحكومي كما ونوعاً وأسلوباً.

* تعزيز دور المواطن في المشاركة في عمليات الرقابة والمساءلة واتخاذ القرار.

* الإسهام في عملية النمو الاقتصادي.

* تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة من طرف الحكومة.

* تقليل التكاليف الحكومية (حكومة - حكومة "G2G").

* تحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، من خلال تحسين الإجراءات وتسهيلها.

* تقديم خدمات جديدة ومتطورة من خلال استخدام التقنيات الحديثة.

* رفع معدلات ثقة المواطنين في الحكومة.

* تقليل مظاهر الرشوة والفساد.

* مساندة برامج التطوير الاقتصادي (حكومة - أعمال "G2B").

* زيادة الوعي لدى المواطنين وارتفاع المستويات التعليمية، شكل ضغط على الحكومات لتقديم خدمات وأعمال بشكل أفضل وبجودة عالية.

3- محتوى ونطاق الحكومة الالكترونية:

3-1 محتوى الحكومة الالكترونية: إن بناء الحكومة الالكترونية هو: إعادة صياغة لكل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي، ووضعه في نطاق بيئة رقمية تفاعلية، مع الأخذ في الحسبان كل نشاطاتها الفعلية، سواء في علاقتها بالجمهور أو علاقات مؤسساتها ببعضها البعض، أو علاقتها بمؤسسات الأعمال الداخلية والخارجية، ومن الضروري أن يتضمن محتوى الحكومة الالكترونية ما يلي⁽¹⁰⁾:

* محتوى معلوماتي، يغطي كافة الاستعلامات تجاه الجمهور أو فيما بين مؤسسات الدولة أو فيما بينها وبين مؤسسات الأعمال.

* محتوى خدمي، يتيح تقديم الخدمات الحياتية وخدمات الأعمال آتياً على الخط.

* محتوى اتصالي (تفاعلي)، يتيح ربط المواطن وأجهزة الدولة معاً في كل وقت وبوسيلة تفاعل سهلة.

3-2 نطاق الحكومة الالكترونية: الفلسفة التي تقوم عليها الحكومة الالكترونية، تتركز في نظرتها للحكومة التقليدية كمصدر للخدمات والكيفية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات للمواطنين والشركات، وأيا كان مستوى الارتباط بين فلسفة الحكومة التقليدية وفلسفة الحكومة الالكترونية، فإن نطاق هذه الأخيرة لا يختلف كثيرا عن مجالات عمل الحكومة التقليدية، حيث ثمة أولوية للقطاعات التالية:

- * البيانات و الوثائق، وسجلات الحالة المدنية، تعريف الشخصية.
- * التعليم، الخدمات الأكاديمية، والتعليم عن بعد.
- * خدمات الأعمال، والخدمات المالية ووسائل الدفع، والضرائب.
- * الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية.
- * السلامة العامة والأمن.
- * شؤون النقل
- * الديمقراطية والمشاركة.

وعلى هذا فإن الحكومة الالكترونية وفق التصور الشامل يتعين أن تمتد إلى كل مجالات الحياة في المجتمع.

4- مراحل ومتطلبات التحول إلى حكومة الكترونية:

إن التحول من العمل من العمل التقليدي في الحكومة التقليدية إلى العمل الظاهري في الحكومة الالكترونية يعتبر نقلة نوعية في آليات العمل، محفوفة بالكثير من المخاطر والصعوبات، الأمر الذي يتطلب التخطيط الجيد وتوفير الإمكانيات ووجود الدعم السياسي للتحول من مرحلة إلى أخرى.

4-1 مراحل التحول إلى حكومة الكترونية: هناك أربع مراحل للتحول إلى حكومة الكترونية⁽¹¹⁾:

* **التوسع في نشر المعلومات الحكومية والوصول إليها عبر الويب:** وترتبط هذه المرحلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتوسيع قاعدة الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية من قبل المستخدمين وتمكينهم من الاستفادة من هذا الكم الهائل المتدفق من المعلومات من خلال توفيرها وإتاحتها بسرعة وسهولة في الوقت الحقيقي لحدوثها.

* **توسيع المشاركة المدنية في تطوير الحكومة الالكترونية:** إن العبء الرئيسي في تطوير الحكومة الالكترونية، يرتبط بمشاركة المواطنين وقطاع الأعمال في اتخاذ القرارات على كافة المستويات الحكومية. هذه المشاركة التي تتم من خلال عمليات الاتصال المتبادل للاستفسار عن المعلومات وللحصول على الخدمات. ويتم توسيع هذه المشاركة عبر إعلام جمهور المتعاملين بالقضايا المطروحة، وتشجيعهم على المشاركة على الخط من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية المتوفرة، أو المدارس أو الصحف... الخ، الأمر الذي يؤدي إلى بناء الثقة بالحكومة ومشروعاتها.

* **تبادل المنفعة والقيم:** في هذه المرحلة تعمل الحكومة الالكترونية على تكوين مواقع ويب على شبكة الانترنت، قادرة على تمكين المستخدمين من إجراء معاملاتهم المباشرة (online)

* **مرحلة التحول الكامل:** يتم في هذه المرحلة إتاحة كافة الخدمات من خلال موقع واحد للحكومة الالكترونية، يتفرع منه مواقع المصالح والدوائر الحكومية المقدمة للخدمات. ويتطلب الوصول لهذه المرحلة، تحقيق تكامل الخدمة والمنفعة باستخدام أنظمة (portal)، التي تدمج العديد من الخدمات والمنافع التي يريد المستفيدين الحصول عليها. من خلال الاستفسار عن المعلومات وملء الاستمارات والنماذج بنظام الاتصالات المتبادلة⁽¹²⁾.

4-2 متطلبات بناء الحكومة الالكترونية: تنقسم متطلبات بناء الحكومة الالكترونية إلى متطلبات مادية ومتطلبات إدارية وتنظيمية، على النحو التالي:

***المتطلبات المادية:** تتمثل في البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المشروع حيث تمثل الأجهزة والتقنيات النواة الأساسية لإنجاح مشروع الحكومة الالكترونية.

وتتمثل البنية التحتية في مجموعة من المكونات المادية والبشرية والمنطقية، التي يمكن من خلالها تنفيذ التطبيقات الالكترونية، وهي:

أ- تقنيات الاتصالات: وتتكون من عنصرين أساسيين هما: قنوات الاتصال السلكية واللاسلكية، ومحطات الاتصال أو إعادة الإرسال أو التحكم.

ب- تقنيات الحاسب الآلي ومكوناتها: من أهمها:

_ المكونات المادية: أجهزة الحاسوب والأجهزة الملحقة بها.

_ المكونات المنطقية: وتشمل أنظمة برامج التشغيل وبرامج التطبيقات.

_ المكونات البشرية: وتشمل المشغلين والمبرمجين والمهندسين... الخ.

_ مستلزمات البنية التحتية لإعمال الحاسوب الآلي داخل مبنى المؤسسة: المواقع المكانية، التوصيلات السلكية، الطاولات... الخ

ج- شبكات الحاسب الآلي: ومن أهم أنواع الشبكات نجد: شبكة الانترنت، شبكة الانترنت، شبكة الاكسترانت.

*** المتطلبات الإدارية والتنظيمية والقانونية:** تتمثل أساسا في:

أ- المتطلبات التنظيمية والإدارية: حيث يجب أن تتواجد سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية لنشرها عبر الانترنت، بمعنى كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة أو معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الانترنت، وفي هذا الإطار فان اكبر مشكلة تواجهنا هي مشكلة التوثيق القائمة في الحياة الواقعية، إذ انه لا يوجد نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح في الوقت المطلوب. فإذا كان هذا واقع العمل الحقيقي، فانه من الخطورة التوجه لبناء الحكومة الالكترونية قبل إنهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الالكتروني⁽¹³⁾.

ب- **المتطلبات القانونية:** والمتتمثلة في سن القوانين التي تحل مشكلة "قانونية التبادلات التجارية والمالية الالكترونية"، وحل المشكلات التي تتصل بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون للدفع الالكتروني، بالإضافة إلى حماية امن المراسلات الالكترونية واحترام الخصوصية، وصياغة قانون المساءلة الجنائية للصيغ الالكترونية والعابثين بأمن المعلومات. وهذا يعني أن الحكومة الالكترونية تتطلب الوقوف على كافة تشريعات النظام القانوني القائم، وهي لا تحتمل أن يشرع لها بقلب تشريعي جاهز، قد يكون مناسب في بيئة مغايرة وغير مناسب في البيئة المحلية، لذا فان النظام القانوني للحكومة الالكترونية يستدعي ان نجري مسحاً تشريعياً شاملاً، لتوطيد ركائز نظام قانوني فعال.

5- أهداف الحكومة الالكترونية:

تهدف الحكومة الالكترونية إلى تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين بالسرعة الممكنة وبدرجة عالية من الدقة، كما تهدف إلى تقليل التكاليف المتعلقة بالدوائر الحكومية من مصاريف معاملات ورقية وإيجار مباني واستهلاك مياه وكهرباء..، وإلى زيادة كفاءة وشفافية ودقة عمل الحكومة من خلال تعاملها مع المواطنين ومؤسسات الأعمال. وإذا أردنا أن نعدد الأهداف الأساسية للحكومة الالكترونية نقول:

* تقديم المعلومات والخدمات الحكومية 24/24 ساعة و 7/7 أيام.

- * تقديم موضع واحد للمعلومات الحكومية وللحصول على الخدمات من البوابة الالكترونية، بدلا من الذهاب الى الدوائر الحكومية.
- * تحسين جودة الخدمات الموجهة للمواطنين ومؤسسات الأعمال.
- * التقليل من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والحفاظ على الوقت.
- * تحقيق مبادئ العدالة والشفافية الكاملة في الحصول على الخدمات، من خلال النشر الالكتروني.
- * تشجيع الإدارة الجيدة وتوسيع المشاركة وتحقيق أكبر قدر من الضبط الإداري.
- * تحقيق الضبط الأمني، بما يضمن سرية ونظامية الإجراءات والمعلومات.
- * تطوير العلاقة بين الحكومة والمواطن لتحقيق أقصى درجات الرضا والثقة.
- * عرض تفاصيل نشاطات القطاع العام للمواطنين، مما يؤدي إلى تحقيق وتعزيز الديمقراطية.
- * بناء تفاعلات خارجية بين الحكومة وقطاع الأعمال وهيئات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى تطوير وتنمية المجتمعات وبناء شراكات لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.
- * الشفافية ومحاربة الرشوة والفساد في الإدارات الحكومية.
- * ربط القطاع العام مع القطاع الخاص تحت مظلة واحدة.
- * زيادة المنافذ الخاصة باتصال المواطنين وأصحاب الأعمال، بالمؤسسات الحكومية من أجل تطوير المشاركة في العملية التنفيذية وتحقيق المساءلة في الأنشطة الحكومية.
- * تخفيض التكاليف وضغط الإنفاق الحكومي، وترشيد العمليات الحكومية وتقليص الازدواجية في الإجراءات.
- * تقديم نماذج جديدة من الخدمات مثل: العمل عن بعد والتعليم الالكتروني... الخ.
- * تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة في المجتمع، ما يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغير⁽¹⁴⁾.
- * تسهيل التعامل والاتصال والتنسيق بين المؤسسات الحكومية.
- * سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- * إعطاء الشعب قوة من خلال توفيق المعلومات.

6- دور الحكومة الالكترونية في التنمية الاقتصادية:

إن دور الحكومة الالكترونية في عملية التنمية الاقتصادية، يتضح من خلال المزايا والمساهمات التي تتحقق لصالح القطاع الاقتصادي، عند التحول إلى حكومة الكترونية.

- المزايا التي سيحققها قطاع الأعمال والمستثمرين:

- * تسهيل تسجيل الشركات الجديدة بكل أنواعها.
 - * تسهيل عملية تجديد الرخص والتصاريح وتسديد المستحقات
 - * إتاحة الفرصة للمؤسسات للنشر والإعلان عبر شبكة الانترنت.
 - * تنفيذ عمليات البيع والشراء بطريقة أسرع وأسهل.
 - * تحقيق كفاءة وعائد أكبر من خلال توفير مناخ مشجع للمستثمرين وتذليل العقبات التي يواجهونها، مما سينعكس بشكل إيجابي على تشجيع الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
 - * دعم النمو الاقتصادي، بتوفير البيئة المناسبة من خلال تطبيقات الحكومة الالكترونية.
 - * المساهمة في تعزيز التعاون والشراكة بين أطراف متعددة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- والأهم من ذلك أن للحكومة الالكترونية دوراً أوسع وتأثيراً أشمل على الأمم، كونها، تعتبر المناصر الأقوى لدعم الاقتصاد، لما لها من دور رئيسي في توظيف الكوادر البشرية وتنفيذ المشتريات وإعداد التشريعات وتقديم

الخدمات وتحصيل الإيرادات. وفي الحقيقة فإن مبادرات تنفيذ الحكومة الالكترونية يمكن أن تكون حافزا لنمو قطاعات الاقتصاد المختلفة. وبالتالي فإن هذه العناصر مجتمعة بإمكانها دعم الجهود الرامية لجذب الاستثمارات والارتقاء بقدرات قطاع الأعمال إلى المنافسة محليا وعالميا.

الختامة

إن مصطلح "الحكومة" يقصد به تدبير شؤون العامة، وليس فقط مجموع المؤسسات المكلفة بذلك، و"الحكومة الالكترونية" تعني استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة. ويتمثل ذلك في انجاز الخدمات الحكومية، سواء بين الجهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها، بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت وتقنياتها وفق ضمانات أمنية تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة.

إن تطوير مفهوم "الحكومة الالكترونية" وتحويله إلى واقع فعلي، يمكن أن يحقق نتائج كبيرة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهو من جهة أسلوب يستجيب لتطلعات المستفيدين من أفراد ومؤسسات، حيث يقدم خدمات أفضل بإذابة جليد تعقيدات الإجراءات البيروقراطية والروتينية وإمكانية الدخول إلى كافة الخدمات على أساس من النزاهة والمساواة والشفافية. ومن جهة أخرى، هو بمثابة طريقة لتفعيل الجهاز الحكومي وتطوير أدائه وتخفيف الأعباء عنه، كما انه يعد أفضل وسيلة لإعادة الثقة إلى المواطنين في الإدارة.

ولكن هذا الأسلوب المتطور في العمل يتطلب الكثير، مثل إقامة بنى أنظمة الاتصالات والمعلوماتية، ووضع الإطار التشريعي المناسب والهيكل التنظيمي الملائم لمنظومة الحكومة الالكترونية. بالإضافة إلى نشر وتعميم الثقافة الرقمية وتعميق الوعي بمفهوم "الحكومة الالكترونية" وأهميتها والفوائد التي يمكن أن تحققها للمواطنين وللمؤسسات وللحكومة.

في الأخير نقول أن الحكومة الالكترونية في الجزائر، لم تصل إلى صيغة المنظومة الكاملة، وهي مازالت تفتقر إلى التطوير الكبير في الكثير من جوانبها، وبالتالي فإنه من أجل تكريس وجود الجزائر في مجتمع المعلومات والحكومة الالكترونية، فإنه لا بد من:

- تعزيز البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- وجود إرادة سياسية للتحويل إلى الحكومة الالكترونية.
- القضاء على مشكلة الأمية الحاسوبية ونشر الثقافة المعلوماتية
- عدم استيراد القوالب الجاهزة "للحكومة الالكترونية"، بل يجب إجراء الدراسات المناسبة التي تجعل هذا المشروع متوافق مع كل مجتمع على حده.
- الدعم المالي المناسب، وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التحويل إلى نمط الحكومة الالكترونية لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة.
- و أخيرا، توحيد الجهود والإخلاص في العمل والتنسيق بين كل الأطراف المعنية لتحقيق هدف بناء الحكومة الالكترونية.

قائمة المراجع

- 1-خليفة شعبان، "ثقافة الحاسب الآلي ومجتمع المعلومات في مصر"، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد6، السنة الأولى، مصر، جوان2005.
- 2-الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، الحكومة الالكترونية، متوفرة من خلال الرابط: <http://www.ar.wikipedia.org>
- 3-خالد عواملة، "مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من الحكومة الالكترونية: دراسة حالة قطاع غزة" (رسالة ماجستير _كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، غير منشورة) ، فلسطين، 2007، ص23.
- 4-يونس عرب، الحكومة الالكترونية..مفهومها نطاقها وعناصرها، مقالة متوفرة من خلال الرابط: <http://www.arablawn.org/E-Government>
- 5-توفيق بن محمد، "الحكومة الالكترونية"، معهد الإدارة العامة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، السعودية، 2004، ص07.
- 6-علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص89.
- 7-الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، الحكومة الالكترونية، مرجع سبق ذكره.
- 8-واجب غربي، "الحكومة الالكترونية - مفهومها، متطلباتها وفوائدها"، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد31، نوفمبر2006، ص02.
- 9-عبد الرحمن نجم، "مفهوم الحكومة الالكترونية ومعوقات نجاحها في العراق"، جريدة المدى، العدد418، 2006، ص19. متوفرة من خلال الرابط: <http://www.almadapaper.com/sub/06-418/p19.htm>
- 10-احمد العثيم، "الحكومة الالكترونية..المفهوم والأهداف"، صحيفة الجزيرة، العدد12716، 2007، ص12. متوفرة من خلال الرابط: <http://www.al-jazirah.com/109289/rj2d.htm>
- 11-خالد عواملة، "مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من الحكومة الالكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص25
- 12-عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الالكترونية - نماذج معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص14.
- 13-واجب غربي، "الحكومة الالكترونية - مفهومها، متطلباتها وفوائدها"، مرجع سبق ذكره، ص13.
- 14-تغريد يحيى ابوسليم، "أبعاد التحول نحو الحكومة الالكترونية في الدول العربية: دراسة تحليلية"، (رسالة ماجستير-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005، ص38